

الالة على ذمها ولها صدر الكلام لان الشرط كما لا يستفهم في
التعريف وجعل المقطع من كوكا فلا يتقدم عليه شي مما في خبره
وتحتمل انك ان تاتي من المقدم فيه جوا بل مودا على الجوا
والجاء مخدوف بدلالة ولا تدخل الالة الفعل لانها تتلحق بحصول
الجاء بحصول الشرط في الاستقبال كقول تعالى وان ابراهيم
وان احد من المشركين استجارك على اضاه فعل بفسره الظاهر وكذلك
قل لو انتم تعلمون ولاقتضائهما الفعل لزوما لزم في ان الواقعة بعد
لو ان يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المخدوف
وكالمفسر كقول تعالى ولو انهم فعلوا ما يوخطون الى لوضع الفعل
ثم اعلم بان ان تعطف على الجاء جملة يجوز في المعطوف يلزم على
العطف والرفع على الابتداء بقول ان ياتي انك فاحدتك
او فاحدتك وكذلك العطف بالواو وشم قال الله تعالى ومن
بفضل الله فلا هادي له ويذهب في طغيانهم يعمهون ويذهب بالجزم
على محل فلا هادي ونحو وان تقول يستبدل قوم غيركم ثم لا يكونوا
امثالكم وقال الله وان تقام لكم يولوكم الا بارئتم لا تصرفون بالابتداء
وتقول واندان تاتي في الفعل بالرفع لانه جواب القسم لاجل الشرط
وان تسكر الجاء وتقول الا والله ان تاتي انك بالجزم لانه
جوا الشرط ووقع الله في هذا الكلام لغوا الكلام اول معنى
على القسم والشي على الابتداء والسادس هما اسم صريح بمعنى
غير ضار على الاصح لعود الضمير اليها في الالة الالة قال الزمخشري
وغيره عا وضميرها وضميرها صلا على اللفظ وعلى المعنى انتهى والاول
ان يعود ضميرها لالة وزعم السهيلي انها في قوله بمنزلة ان يدل على
انها لا محل لها في قول الزمخشري ومهما تكن عند امرى من خليفه

من خليفه وان حالها تخفى على الناس تعلم وتبعان مسعود
واستدل بقول قدا وتبت كل ما فيها صاوية منها تصب
اقها من بارق لشم ولها ثلث معان الاول ما لا يعقل غير الزم
مع تضمن معنى الشرط كقول تعالى وقالا هما تاتيناه من اية
لنستخربناهما فاستخراهم فكانت صومنين وهي اما مبتدأ او مفعول
على الاشتغال فيقدر لهما على عمل متعدي كما في زيد مرتت بيتا
عنها لان لها الصدارة في محطتها تاتيناه والثاني الزمان والشرط
فتكون طرفا لفعل الشرط ذكره ابن مالك وشهد الزمخشري
الاكثر على من قال بها فقال هذه الكلمة في عدد الكلمات التي فيها
من لا يدلية على العربية فبعضها في غير موضعها وبظنها يحتمل
يقول مما جئت اعطيتك وماذا من وضع وليس من كلام
واضع العربية ثم ذهب في تفسيرها الالة في آيات الله انتهى
والقول بذلك في الالة مجمع والوضع ثبوت في غيرها نفيها
بمن اية وانما لست الاستفهام ذكره جماعة منهم ابن مالك و
والسند لواعليه يقول الضمير لهما في السببية هما الية او ذى نبعها
وسر يا ليعلم ان استعملها في غير ذوى العلم كما قلنا فان بعض
الكل الصلما الحق ياخذ ما الزائدة لزيادة معنى الابهام
فانتهت الفهاها لا استكراه تسابع المشكين وفي الصحاح زعم
الجيلان ان الصلما ذكر ومن تابعه مركبة من ما الشرطية وما
المزيدة ثم ركبتا فصا رما ما وقال بعضهم مركب من مه وهو
بمعنى الكف واما الشرطية ثم جريا نحو كلمة واحدة فصا
مهما ومن ثمه كما قلنا قال اما الفعل كذلكا تعريفها على طية
بانه لا تقدر عليه فقال الى طلب مجيبا لهما تفعل افضل الى